

بلدية إسطنبول تشتكي انحياز قناة للحزب الحاكم

من وسائل الإعلام في تركيا، واشتكت المعارضة في فترة الانتخابات الأخيرة من حرمانها من حقها في الظهور في وسائل الإعلام المملوكة للدولة.

مراد أونجون: نحن نعي يقينا أنهم في القناة سيحترمون حق الإجابة في يوم ما، لأن القوة تكمن في الحرية

وهاجم العديد من المرشحين للانتخابات الرئاسية شبكة قنوات "تي. آر. نسي" التابعة للدولة، لتغطيتها المستمرة لنشاطات وخطابات وتحركات أردوغان، وتجاهل باقي المرشحين، كما اشتكى مرشح حزب الشعب الجمهوري محرم إينجه من ممارسات أخرى، مثل قطع البث في مؤتمراته من جانب إدارة القمر الاصطناعي التركي. وأشار رئيس اتحاد الصحفيين الأتراك نظمي بيلغين تسأؤلات حول العلاقة بين الحكومة ووسائل الإعلام والأمر الحاسم بالنسبة له هو حق المواطنين في الوصول إلى المعلومات والحماية التي يجب ضمانها. ويقول صحفيون إن المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون يحارب القنوات المعارضة لأردوغان، فيما بغض الطرف عن القنوات المؤيدة له رغم وصول الكثير من الشكاوى على قنوات مؤيدة للحزب الحاكم.

إسطنبول - انتقد المتحدث باسم بلدية إسطنبول مراد أونجون قناة "خبر ترك" التلفزيونية، لانحيازها لحزب العدالة والتنمية وعدم إفساح المجال للأحزاب المعارضة للحديث والتعبير عن مواقفها. وقال أونجون في تغريدة على حسابه في تويتر إن "القناة دائما ما تستضيف نائب رئيس مجلس بلدية إسطنبول لحزب العدالة والتنمية توفيق جوكسون في برامجها، وتعرض آراءه أحادية الجانب على الشاشة، فيما لا تتم دعوة حزب الشعب الجمهوري".

وأضاف "نحن نعي يقينا انها ستحترم حق الإجابة في يوم ما، لأن القوة تكمن في الحرية. وستقوم بدعوة نائب رئيس مجموعة حزب الشعب الجمهوري دوغان سوباشي إلى البث". وتشتكي أحزاب المعارضة في تركيا من وضع الإعلام في تركيا، وتحوله إلى صوت واحد، بعد أن باتت غالبية وسائل الإعلام تتبع الحكومة، وتوالي الرئيس رجب طيب أردوغان، بشكل ما أو باخر. وتحدثت تقارير صحافية لمنظمات تعنى بمتابعة حرية الصحافة والإعلام في تركيا عن عمليات شراء للصحف والقنوات التلفزيونية، وأخرها مجموعة "دوغان" الإعلامية التي بيعت لأحد رجال الأعمال المقربين للرئيس التركي، والتي تضم صحيفة "حرييت" وقناتي "سي. إن. إن تورك" و"دي"، وغيرها، وكانت تعد من المجموعات الأخيرة ذات التوجهات المعارضة. وباتت الحكومة التركية تسيطر على 90 في المئة تقريبا

إدانة العنف بإبراز مرتكبيه لم تقنع جمهور «أحمر بالخط العريض»

«إعلام الصدمة» يخرج عن أهدافه في قضايا العنف ضد المرأة



قضايا جدلية لا يقبلها الجمهور دائما

أنه يجب على وسائل الإعلام التقليل من نشر الأخبار التي تحتوي على مناظر العنف والقتل ما يؤدي إلى تشجيع هذه الظاهرة وزيادة العنف والتعامل معه كأنه حدث عادي وزعزعة الخوف في قلوب النساء والتخوف من الزواج وآثاره السلبية.

ويضيفون أنه يجب المساهمة في التصدي للعنف بشتى وسائله وطرقه والتعامل معه بالشكل السليم بمعلومات دقيقة لأن الإعلام سلاح ذو حدين في الدفاع عن قضايا المجتمع، ودوره المفترض الإصلاح وليس التشويه أو التخريب لدوافع تجارية وجذب أعلى نسبة من المشاهدات.

ولخصت دراسة أجرتها الهيئة اللبنانية المناهضة للعنف ضد المرأة، بهدف تكوين مؤشرات واضحة عن أوجه معالجة الإعلام للموضوع إلى تقصير الإعلام وسوء تغطيته ومن استغلاله للضحية والمروحة في الكلام على تنميط صورة المرأة. وإضافة إلى ضعف التغطية الإعلامية في هذه القضايا، تركز المسلسلات والأفلام العربية التمييز بين الجنسين والعنف ضد المرأة من خلال مشاهد ضرب قاسية وتعنيف جسدي ونفسي، وشخصيات نسائية نمطية رهن الذكورية.

كما أن هناك مسلسلات قدمت الصورة التقليدية للمرأة الخائفة لسلطة الرجال، وقد حققت شعبية كبيرة في الشارع العربي، الأمر الذي يؤكد هيمنة نمط التفكير الذكوري السلطوي في المجتمع الذي لا يزال أغلب جمهوره خارجاً من طفولة يملؤها عنف مسلسلات الأطفال والعنف التربوي الذكوري، وميلاً إلى العنف بأشكاله ومن ضمنه العنف ضد المرأة.

قوانين لمحاسبة الجناة والمعتفين. وأضافوا أن لبنان البلد الوحيد الذي يجرؤ فيه رجل على الظهور على شاشة التلفزيون والتدنج بضرب زوجته وتعنيفها واغتصابها بكل فخر معتبرا نفسه من الأبطال.

ولم يحتل العنف ضد النساء والفتيات حيزاً مهماً في اهتمامات وسائل الإعلام في لبنان، إلا مؤخراً بعد تفاقم الظاهرة والجهد التوعوي الكبير الذي تقوم به المنظمات والجمعيات النسوية، وبات للجرائم المرتكبة ضد النساء والفتيات صدى في الإعلام، بتفاوت بين وسيلة وأخرى، وكثيراً ما أثار الجدل والمشاحنات بين تيار يري تصوير الصورة المشرفة للواقع وعدم الاعتراف بالظواهر الاجتماعية السيئة، وآخرون يعتبرون أن تعرية الواقع أفضل طريقة لإصلاحه.

وأصبحت وسائل الإعلام شريكة أساسية في العمل النسوي عبر تغطية وكشف تفاصيل حوادث جرت وتجرى كل يوم خلف الأبواب الموصدة في المجتمع اللبناني.

لكن الأمور خرجت عن مسارها الطبيعي لتتجاوز التغطية الصحافية إلى نقاشات حادة بين الصحافيين والإعلاميين، ولكل طريقتة في الهجوم على الآخر عبر منبره الإعلامي، و دفاعه عن أسلوب معالجته للفضيحة وصوابه المهني، راشقا الوسيلة الأخرى باتهامات متعددة من قبل استغلال القضية والتخريض على العنف، وضياح حقوق المرأة، خاصة في ظل استخدام القنوات الفضائية مساحة لتصفية الحسابات السياسية والشخصية بين الأطراف المتعددة.

وعلى العكس تظهر وجهة نظر أخرى لدى بعض الصحافيين الذين يعتبرون

أثارت حلقة برنامج "أحمر بالخط العريض" على قناة "أل. بي. سي" اللبنانية صدمة للمتابعين بسبب ظهور شخصيات تدافع عن العنف ضد المرأة وتسوق المبررات والحجج له. ورغم وجود طرف آخر في الحوار والنقاش للرد على الآراء الرجعية، إلا أن الكثير من المشاهدين رفضوا ظهور المعتفين على وسائل الإعلام.

بيروت - يتناول برنامج "أحمر بالخط العريض" الذي يقدمه الإعلامي مالك مكتبي قضايا جدلية جريئة في المجتمع اللبناني لا تلقى كثيراً من الاهتمام في وسائل الإعلام، وغالبا ما كانت المواضيع موقفة وفق آراء المتابعين على مواقع التواصل، لكن الحلقة التي عرضت الأسبوع الماضي أثارت صدمة لدى البعض الذين استنكروا استضافة شخصيات تبرر تعنيف المرأة.

البرنامج يجابه العنف ويرفض الآراء الرجعية للضيف المقابل. واستعمل مكتبي ما يمكن تسميته بـ"إعلام الصدمة" الذي يقدم الواقع القائم كما هو من دون وتوش والحقيقة الشفافة ويرفع الغطاء عن ممارسة مجتمعية موجودة، راحت ضحيتها الكثيرات في لبنان بشكل خاص، لكن متابعين اعتبروه بمثابة تطبيع مع التعنيف، وقارنوه بالتطبيع مع الإرهاب، إذ هناك توافق عام لدى وسائل الإعلام على عدم استضافة شخصيات إرهابية وعدم إفساح المجال لها للدفاع عن آراء متطرفة وعنصرية، كما أن الكثير من الدول شرعت قوانين تمنع ظهور مثل هذه الشخصيات وتخضع وسائل الإعلام المخالفة لقانون تجريم الدعاية الإرهابية.

ورغم قناعة المشاهدين بأن مقدم البرنامج أراد تسليط الضوء على سلوك اجتماعي مرفوض ومستنكر، وقضايا المهمشين بطريقة جريئة، إلا أن الكثير منهم اعتبروا أن ظهور شخصيات تبرر العنف بالبرنامج يفسح المجال للدفاع عن السلوك خصوصا أن الرجل لم يكف فقط بالدفاع عن ممارساته المرفوضة وأرائه ضد المرأة، بل أصر على موقفه وتبجح بضربه لزوجته معتبرا أنها مجرد "شيء" يملكه ويستطيع التصرف فيه كما يشاء. وقال البعض على مواقع التواصل إن البرنامج لم يقدم جديدا فهذه العليات موجودة بكثرة في المجتمع والجميع يعرفها، وطالبوا بتشريع

وأكد المرصد في تقرير بعنوان "سبل مكافحة التطرف الإلكتروني"، أن خطاب الكراهية هو المحرك الرئيس لكل أعمال العداة والتمييز والعنف، في ظل غياب خط فاصل متفق عليه دوليا أو محليا بين حرية التعبير التي يكفلها القانون الدولي لحقوق الإنسان وبين

مشاهدون اعتبروا أن ظهور شخصيات تبرر ممارستها للعنف ضد المرأة يفسح المجال للدفاع عن هذا السلوك

وعلى طريقة الرأي والرأي الآخر قام البرنامج الذي يعرض على قناة "أل. بي. سي" اللبنانية، باستعراض مختلف وجهات النظر ومواجهة الضيوف بعضهم بعضا، ومن بينهم رجل وامرأة يعتبران أن ضرب الزوجة ممارسة طبيعية تستهدف تقويم السلوك، في مقابل ضيوف أكدوا أنها ممارسة غير إنسانية تستوجب العقاب القانوني. وحقق البرنامج الهدف بإثارة الجدل والضحية على مواقع التواصل الاجتماعي ودعم النساء خصوصا اللواتي ظهن في

ترامب يفكر بالعودة لتلفزيون الواقع بعد انتهاء ولايته

البرنامج، بالرغم من استمرار ترامب وفريقه القانوني في الانغماس في نظريات المؤامرة والأكاذيب حول نتائج انتخابات 2020، حتى أن بعض حلفاء ترامب المقربين قد أكدوا له مؤخرا أنه بمجرد ترك منصبه، لا يزال بإمكانه أن يجد العزاء في شغفه الأكبر وهو ميدان الترفيه ووسائل الإعلام.

197
مليون دولار حققها برنامج "ذا أبرينتنس" على مدى 16 عاما من عرضه

ومن ناحية أخرى، قال إريك بولنغ، وهو صديق لعائلة ترامب ظهر في برنامج تلفزيوني الواقع قبل سنوات، "تلقيت مكالمة هاتفية من الرئيس ترامب الأسبوع الماضي تحدثنا فيها باقتضاب عن الانتخابات، وأكد لي خلالها بوضوح أنه لن يتخلى عن معركته من أجل الترشح لولاية ثانية".

وأضاف بولنغ "نكرت له أنني اعتقد أنه مهما كانت نتائج المعارك القانونية تلك، فإنه سيظهر كأكثر شخصية إعلامية على هذا الكوكب، لدى ترامب فرصة واضحة ليكون شخصية إعلامية هائلة بعد فترة الرئاسة".

وتابع "اعتقد أن إحياء البرنامج سيكون نجاحا هائلا، سيكون بمثابة فرصة ذهبية لمن هو محظوظ بما يكفي للحصول على إعادة بث البرنامج".



العرض الإعلامي مستمر

واشنطن - أفادت صحيفة "دايلي بيسنس" الأميركية أن الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب يفكر في إعادة برنامج "ذا أبرينتنس" أو "ذا سيليبيريتي أبرينتنس" لتلفزيون الواقع. واستندت الصحيفة إلى تصريحات مقربين من ترامب، إذ لطالما تباهى بمدى ارتفاع نسب المشاهدة والإيرادات لبرنامج نجاح صديقه كاتب البرامج مارك بيرنيت، وأنه لو أراد ذلك فسوف يفعله مجددا.

وعرض "ذا أبرينتنس" على شبكة "إن. بي. سي" قبل أن يتولى ترامب رئاسة الولايات المتحدة التي حفلت بالكثير من الجدل الذي من المرجح أن يستمر بعد مغادرته المنصب، بالإضافة إلى ذلك فإنه من غير الواضح إذا ما كان ترامب تواصل مع بيرنيت مؤخرا.

ونقلت الصحيفة عن مصدر آخر أن بيرنيت يكر هذه الأيام الحديث عن آفاق الموضوع، وأنه قد أخبر شركائه باعقاده أن إحياء البرنامج قد يكون مصدرا كبيرا للأرباح. أما بالنسبة لترامب، فإن العودة إلى التلفزيون لن تكون مجرد البقاء في دائرة الضوء، بل من أجل المال.

وبحسب تقرير نشرته صحيفة "نيويورك تايمز" في سبتمبر الماضي، فقد حقق البرنامج أرباحا تصل إلى 197 مليون دولار على مدى 16 عاما من عرضه، كما تمكن أيضا من جني 230 مليون دولار أخرى من الشهرة التي حققها البرنامج. وأشارت الصحيفة إلى أن هناك قدرا من الإثارة في ما يتصل باحتمال عودة

الأزهر يطالب وسائل الإعلام بإغلاق أبوابها أمام المدانين بالعنصرية

وملاحقة ومعاقبة من يُعرضون على الكراهية والعنف، ومكافحة الأيديولوجية المتطرفة.

ودعا المرصد إلى ضرورة وضع ميثاق أخلاقي ومهني للتعامل مع المحتوى الموجه للجمهور، ووضع حد لوصم مجتمعات بعينها في الخطاب الإعلامي، وتسليط الضوء على التنوع والتعددية في حملات التواصل الاجتماعي.

وأشار إلى تدشين الأزهر مؤسسات فرعية تعمل على مكافحة ظاهرة التطرف بشكل عام، والتطرف الإلكتروني بشكل خاص، منها مرصد الأزهر لمكافحة التطرف، ومركز الأزهر للفتوى الإلكترونية.

بسبب الانتماء إلى دين أو عرق أو لون أو جنس بعينه، ومكافحة الكراهية عبر الإنترنت.

مرصد الأزهر لمكافحة التطرف؛ الثورة التكنولوجية الهائلة وانتشار مواقع التواصل الاجتماعي أصبعا وعاء لترويج الأفكار المغلوطة والمتطرفة

وتستوجب مجابهة الخطاب المتطرف وضع ليات ووسائل من أجل تدريب وتوعية مديري المواقع الإلكترونية بأنواع خطاب الكراهية،

ما يُعتبر تحريضا ضد شخص ما أو مجموعة من الأشخاص بسبب دين أو عرق أو لون أو جنس. وأشار إلى أن الثورة التكنولوجية الهائلة وانتشار مواقع التواصل الاجتماعي أصبعا وعاء لترويج الأفكار والأهواء المغلوطة والمتطرفة، والضحايا الأبرياء للهجمات أكبر دليل على آثار "الخطاب المتشدد".

وانتشرت في السنوات الماضية دعوات التحريض والكراهية عبر مواقع التواصل الاجتماعي خصوصا بعد نشر الرسوم الكاريكاتورية في فرنسا وما تبعها من تداعيات، وكر الأزهر على إثرها ضرورة محاربة كافة أشكال التمييز العنصري والعنف،

القاهرة - أوصى مرصد الأزهر لمكافحة التطرف وسائل الإعلام بمختلف أنواعها بعدم إعطاء الأشخاص المدانين بالعنصرية أو مثيري القلاقل خطاباتهم العنصرية فرصة للحديث عبر المنصات الإعلامية المختلفة. ودعا إلى إطلاق حملة موسعة ضد كافة الصور النمطية والحرص على تفكيكها.

وأكد المرصد في تقرير بعنوان "سبل مكافحة التطرف الإلكتروني"، أن خطاب الكراهية هو المحرك الرئيس لكل أعمال العداة والتمييز والعنف، في ظل غياب خط فاصل متفق عليه دوليا أو محليا بين حرية التعبير التي يكفلها القانون الدولي لحقوق الإنسان وبين